



مشاهد المهاجرين، مكتظين في قوارب صغيرة، غارقين على وشك الهلاك، ناجين يهرولون على البِرّ الآمن الذي يستقبلهم بتفاوتٍ بين ترحاب في ألمانيا وفضاظة في المجر. أربكت الحكومات الأوروبية وأخرجت حتى واشنطن. فهؤلاء يبحثون عن أمل وعن مستقبل. وما دام الأمريكيون والأوروبيون أثبتوا عجزاً عن معالجة الأزمات التي أبعدت ألوف السوريين والعراقيين عن أرضهم ومساكنهم، فقد وجب عليهم أن يتجاوزوا كل الصعوبات الداخلية: السياسية والأمنية والاقتصادية، لمنح الهاربين المستجربين شيئاً من الأمل والملاذ والمستقبل.

الكاتب عبد الوهاب بدرخان
مركز الإمارات للدراسات

هؤلاء امتيازات التدخل المباشر في العراق. وبالتالي فقد ترجم هذا الواقع بأن باشر العراقيون المنفيون قسراً خلال العهد السابق العودة إلى بلادهم، وبدأ عراقيون آخرون يغادرون هرباً من الصراع الطائفي المستعمر (بلغ عددهم نحو مليونين وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة)، وما لبثت سيطرة تنظيم «داعش» الممتدة بين العراق وسوريا أن دفعت بأعداد أخرى. خصوصاً من الأقليات المسيحية والأيزيدية. وكان معروفاً أيضاً، قبل عام ٢٠١١، أن الإرهاب الحقيقي في سوريا وليبيا هو المرتبط بالدولة وليس بالشعب أو بتمرديين منها، بل كانت واشنطن تتهم رسمياً النظام السوري برعاية الإرهاب وتقديم تسهيلات كثيرة إلى المجموعات الإرهابية الناشطة في العراق. واتخذت الدول الغربية نهجين مختلفين حيال الانتفاضات الشعبية في هذين البلدين، إذ تدخلت في ليبيا وامتنعت عن التدخل في سوريا، غير أنهما دخلا في فوضى مسلحة وصراعات معقدة وضعت البلدين أمام احتمالات التفكك والتقسيم وصعقت البحث في حلول سياسية، بل جعلتها أشبه باستحالة، وبطبيعة الحال إلى السوريين هرباً من القتال إلى لبنان وتركيا والأردن ومصر ودول الخليج والليبيين إلى تونس ومصر والمغرب، ثم إن إطالة الأزمة بنت اليأس في النفوس وحفزتها على البحث عن ملاذات أخرى يمكن أن توفر فرصاً للاستقرار وبناء المستقبل لأولادهم.

ثار جدل كبير وساخن في أوروبا، وكان واضحاً أن عواصمها عزت الموجة الحالية من اللاجئين إلى التقصير في معالجة الأزمات العراقية والسورية والليبية. وبرغم أن الأوروبيين معنيون بالسعي إلى حلول لهذه الأزمات في مهدها، فإنهم كانوا ولا يزالون يحدون أدوارهم في ضوء السياسات الأمريكية وفي إطارها، فإذا لم تكن مواقف واشنطن واضحة ومحسومة فإن غموضها سينعكس على تصرفات الأوروبيين، حتى لو كانت قناعاتهم أكثر وضوحاً، إذ انقسموا حيال غزو العراق إلى جانب أمريكا، وبدوا متوافقين معها بالنسبة إلى سوريا، وتغلبوا على انقساماتهم إزاء ليبيا برغم انسحاب الأمريكيين بعد الضربات الأولى لـ «الناتو»، لكن النتائج كانت بالغة السلبية في الحالات الثلاث، ما يعني أنه لم تكن هناك سياسات جدية ولا أهداف واضحة، والأخطر أنه لم يكن هناك اهتمام بالتعقيدات الاجتماعية في هذه البلدان. كان معروفاً حتى عام ٢٠٠٣ أن الإرهاب في العراق هو البطش الذي كان النظام السابق يمارسه ضد الشعب، وجاء الاحتلال الأمريكي فأسقط ذلك النظام وألقى الدولة والمؤسسات بما فيها الجيش والأمن، معلناً أنه سيعمل على بناء نظام بديل «ديمقراطي» لكنه اصطدم بحرب أهلية ولم يحسن التعامل معها، وعندما قرر الأمريكيون الانسحاب عام ٢٠١١ كانت تفاهاتهم غير العلنة مع الإيرانيين قد منحت

السياسية، لكن المستجد الذي بات ملموساً فيها هو خطر الإرهاب الذي استطاع أن يقتل في لندن وباريس ومدريد وبروكسل، وقد تبين في كل مرة أن مصدره بيئات إسلامية مهاجرة منذ زمن، كما نتضح أن الجيل الثاني أو حتى الثالث فيها لم يندمج في ثقافة المجتمعات التي يعيش فيها، وهذا ما استخدمته عواصم عدة أخيراً، علناً أو بشكل مبطن، للقول إن اللاجئين المسلمين «غير مرغوب فيهم» لديها، لكن الحكومات كانت تتوقع هذه الموجة، وبعض الخبراء حذر منها خلال شهور الشتاء، ثم إن الاتحاد الأوروبي خصص اجتماعات لدرس ما يلزم من إجراءات لمواجهة الإرهاب في باريس ولندن وبرلين أبرمت اتفاقات ثنائية لتنظيم تلك المواجهة، ومع ذلك حصل ارتباك، لماذا؟ أولاً، برغم التفاهات العامة فإن دول الاتحاد لم تكن متفهمة في ما بينها على المفاهيم، فبعض منها كفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا تأخذ في الاعتبار الطابع القسري للهجرة، أما بعضها الآخر كبريطانيا والنمسا والمجر وسلوفاكيا فترفض كل هجرة، وثانياً، تعذر دائماً وضع معايير واضحة لتوزيع المهاجرين على الدول كافة وفقاً لحصص محددة، إلا أن الموقف الذي اتخذته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بإسقاط الاعتبارات السياسية وقبول الحصة الأكبر (نحو ٢٧٪) أخرج الجميع وأمكن أخيراً تحديد حصص، غير أن الخلافات مستمرة في الأسابيع الأخيرة

أحيان كثيرة إلى موت كثيرين منهم، كما أوجدت أمام المهجرين سبلاً جديدة للارتفاع، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظلت مسألة الهجرة غير الشرعية مطروحة في كل الانتخابات وأمام جميع الحكومات ولم تتمكن من إيجاد حلول لها، وفي الأعوام الأخيرة اشتدت الضغوط عليها بفعل الأزمات المالية والاقتصادية التي تفجرت عام ٢٠٠٨، ما زاد سياساتها صرامة، وكذلك القيود والحوجز أمام الوافدين، لكن العدد الأكبر منهم كان يسلك دروباً سرية، بهذه الخلفية السياسية والعقدة تعاملت عواصم أوروبا مع الموجة الحالية من الهجرة القسرية ذات الأسباب

حلول للمشكلة، كانت أغلبية الوافدين آنذاك من إفريقية؛ هرباً من حروب أهلية أو ظروف اقتصادية؛ لذلك طرحت العواصم الأوروبية أنواعاً شتى من المعالجات للمشكلة في مصدرها، من ذلك مثلاً تقديم مساعدات إلى الحكومات كي توفر فرصاً للعمل أو تحسن الخدمات وتوفر إعانات اجتماعية، ومنها التمويل المباشر لمشروعات تنموية أيضاً، غير أن الفساد المالي والإداري تكفل بإفشال هذه المساهمات التي كانت تتم ثنائياً ثم أحبل جزء كبير منها مع الوقت إلى البنك الدولي، وبالتالي لم تتوقف موجات الهجرة التي كانت تشمل شبانا وياقيني، واتبعت طرقاً وسبلاً أدت في

مصلحتها وسبل الاستفادة من ظروف الحروب الأهلية؛ أي إن حل النزاعات والصراعات لم يكن أولويتها، منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي تصاعدت النقمة الداخلية في الكثير من بلدان أوروبا على ما سمي «الهجرة غير الشرعية»، وكانت السمة المشتركة أن أحزاب اليمين المتطرف هي التي أخذت على عاتقها المطالبة بوقف هذه الظاهرة ومكافحتها، مستندة إلى تقلص فرص العمل وارتفاع نسب البطالة؛ بسبب منافسة العمالة الرخيصة التي وقرها المهاجرون، ومع ازدياد شعبية اليمين المتطرف استشرعت أحزاب اليمين التقليدي خطراً على موقعها، وما لبثت أحزاب اليسار أن تبعتها في طرح

وبرغم أن الظاهرة لم تعد جديدة، بل تكررت خلال الأعوام الأخيرة، فإن حدثين لم يتقصدهما أصحابهما هزاً وجدان العالم وزعزعا مواقف معظم الحكومات المتشددة... لم يعلم ذلك الطفل، إيلان الكردي، أن صورته ممدداً على شاطئ بودروم التركية، بعدما غرق مع شقيقه ووالدته ولفظتهم الأمواج، ستكسر الحواجز وتفرمل كل الإجراءات التي اتخذت لمنع المهاجرين من العبور، وقبله كان يضع عشرات من السوريين اختنقوا معاً في شاحنة تركت على الطريق السريع بين المجر والنمسا، ما قلب كل الحسابات الحكومية، شهد هذا الصيف، ولا يزال، واحدة من أهم الأزمات في أوروبا، لكنها في حقيقتها نتيجة للاضطراب الذي يسود بلدان الشرق الأوسط القريبة، قد تكون وحشية تنظيم «داعش» هي التي فاقت الإحباطات وزادت منسوب اليأس عند الناس، خصوصاً أن عاماً مزمعاً على إنشاء التحالف الدولي ضد الإرهاب من دون أن تظهر نتيجة واحدة ملموسة بأن التنظيم يضعف أو يتقهقر، لكن هذا الإرهاب ليس سوى التصعيد الأحدث في تطورات أزمتي سوريا والعراق، فالنزوح الأكثر كثافة من البلدين حصل هرباً من بطش السلطة في البلدين، وكان بالإمكان احتواؤه بالوسائل السياسية لو أن المجتمع الدولي استطاع أن يوحد جهوده ويبلور إرادة واضحة بتأكيد السلم الأهلي، فما تغلب هو بحث الدول الكبرى المعنية عن



ملخص

برغم مساوية الأوضاع التي يمر بها المهاجرون فإنها لم تنعكس على سياسات الدول القادرة على حريك الحلول والمعالجات، بل واصلت تبادل اللوم والانتهاكات بإلقاء المسؤولية على الآخر، وفيما أوحى مناخ دولي، غداة الاتفاق النووي مع إيران، بأن هناك فرصة للشروع في حل الأزمة السورية بمبادرة تتولاها روسيا بمباركة أمريكية، إذ بالوقائع على الأرض تظهر العكس، في المقابل تسير وساطة الأمم المتحدة بالنسبة إلى ليبيا في طريق متعرج بين تقدم وتراجع، ومن الواضح أن الناس الذين يعانون لا يعولون كثيراً على إنجازات الدبلوماسية، فهم يقرؤون التطورات على الأرض ويستنتجون أن عليهم تطوير أوضاعهم في بلدان اللجوء حتى لو تطلب الأمر ركوب المخاطر في قوارب الموت، والأكد أن فتح الأبواب لقبول السوريين على مدى السنوات المقبلة أطلق رسالة مفادها، أن الأزمة مستمرة ولا حل قريباً في الأفق.